

بيان صحفي

المؤتمر المصرفي الـ11 لدول مجلس التعاون الخليجي* حول دور القطاع المصرفي في دعم اقتصادات دول المجلس أبوظبي (4-5 نوفمبر 2013)

عقد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، المؤتمر المصرفي الحادي عشر لدول مجلس التعاون الخليجي، حول "دور القطاع المصرفي في دعم اقتصادات دول المجلس" في مدينة أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويعتبر المؤتمر المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يعقد مرة كل سنتين، أحد الفعاليات المصرفية والمالية الرئيسية في منطقة الخليج، ويحضره محافظو المصارف المركزية ومؤسسات النقد بدول مجلس التعاون، بالإضافة إلى كبار مسؤولي الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، والرؤساء التنفيذيين للبنوك العاملة بالمنطقة، بجانب نخبة من الأكاديميين وممثلي الوزارات المعنية، ودوائر التنمية الاقتصادية والدوائر المالية.

وتتركز المحاور الرئيسية للمؤتمر في دور القطاع المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكين المرأة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشمول المالي، تقديم أحدث الخدمات المصرفية في دول مجلس التعاون، الآفاق المستقبلية للعمل المصرفي في دول المجلس، حماية المستهلك، وتطوير أنظمة الدفع والتسوية في دول مجلس التعاون.

وفي معرض كلمته في افتتاح المؤتمر، شدد معالي سلطان بن ناصر السويدي، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على أهمية الموضوعات التي سنتناولها جلسات عمل المؤتمر. كما عبر معاليه عن أمله في "أن يستفيد المشاركون في المؤتمر من الحوارات التي ستركز على التجارب الناجحة في الدول الأعضاء بالمجلس وفي الدول الأخرى، وفيما يتعلق بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك، مثل أفضل الطرق لتحفيز البنوك لتقديم التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الحصول على الخدمات المالية بأسعار في المتناول، والأخذ بزمام المبادرة في جهود تمكين المرأة من تأسيس وإدارة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وقد مثل معالي/الأمين العام لمجلس التعاون في المؤتمر، سعادة/ الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية.

هذا وقد تناولت جلسات عمل المؤتمر الموضوعات التالية:

دور القطاع المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ركزت هذه الجلسة على برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث استعرض رئيس المعهد الكوري للمؤسسات الصغيرة تجربة كوريا الجنوبية في هذا المجال. وتناولت المناقشات الإطار التنظيمي والرقابي اللازم لتشجيع البنوك على توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودور الحكومات، وتجارب دول المجلس في هذا الشأن.

تمكين المرأة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أشار المشاركون في المؤتمر إلى الحاجة إلى مزيد من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة من تأسيس وإدارة مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والدور المساعد الذي يمكن أن تلعبه المرأة العاملة في بنوك دول المجلس، في هذا الشأن. كما ناقش المشاركون موضوع توفير فرص عمل لخريجي الجامعات بدول المجلس باعتباره تحدياً رئيسياً، وكذلك توفير التمويل اللازم للخريجات اللاتي يرغبن في تأسيس مؤسسات أعمال صغيرة.

الشمول المالي وتقديم أحدث الخدمات المصرفية في دول مجلس التعاون

افتتحت هذه الجلسة بتعريف مصطلح "الشمول المالي". وقد أظهرت البيانات المتوفرة أن دول المجلس توفر إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية من خلال شبكة متطورة من البنوك، والفروع المنتشرة في المدن الرئيسية والمناطق النائية، وتوفر تسهيلات الخدمات المالية من خلال شبكة الإنترنت، وأجهزة الصرف الآلي، وأجهزة نقاط البيع الطرفية، والخدمات المصرفية من خلال الهاتف المحمول، لقطاعات عريضة من سكان دول المجلس.

الآفاق المستقبلية للأعمال المصرفية في دول مجلس التعاون

أتاحت جلسة العمل هذه للمصرفيين بدول المجلس فرصة الاستماع إلى ومناقشة وجهات نظر أصحاب المعالي محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد فيما يتعلق بالآفاق المستقبلية للأعمال المصرفية في دول مجلس التعاون، ومرثياتهم حول تطوير التشريعات المصرفية بما يخدم مصالح مجتمعات دول المجلس.

حماية المستهلك

تتناول هذه الجلسة في بدايتها المبادئ الدولية العشرة المتعلقة بحماية المستهلك الصادرة عن مجموعة العشرين، وتستعرض طبيعة المشكلات التي تواجه مواطني دول المجلس عند حصولهم على خدمات التسهيلات البنكية والمالية من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، في ضوء تجربة رئيس الجلسة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما توضح الدور التنظيمي والرقابي للسلطات النقدية في العالم في حماية المستهلك، لكونها تضطلع بمهمة حماية مصالح المستهلكين والتحقق من أن هنالك معلومات واضحة ودقيقة بشأن طبيعة الخدمات المقدمة، وتكلفتها، ولأي درجة يتوافق مستوى وجودة تلك الخدمات مع احتياجات المستهلك، ووجود خدمات ملائمة للرصد والمتابعة، بما في ذلك آلية فعالة لتلقي شكاوى العملاء.

تطوير أنظمة الدفع والتسوية بدول المجلس

تركز هذه الجلسة على تطوير البنى التحتية للخدمات المالية بدول المجلس، والحاجة إلى استحداث إطار فعال يضمن أمن وسلامة المعاملات المالية التي تتم من خلال شبكة الإنترنت (أون لاين)، واستصدار تشريعات ملائمة لدعم الخدمات البنكية والمالية الإلكترونية، المحلية وعبر الحدود.